

١ - ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه السلام، كقوله: حَيَّ الوطيس، مات حَتَفَ أنفه.

٢ - ما يروى من الأقوال التي كان يُتَعَبَّدُ بها أو أمر بالتعبد بها، كألفاظ القنوت والتحيات.

٣ - ما يروى شاهداً على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم.

٤ - الأحاديث التي وَرَدَتْ من طرق متعددة، واتحدت ألفاظها.

٥ - الأحاديث التي دَوَّنَهَا من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، كمالك بن أنس، وعبد الملك بن جريج، والامام الشافعي.

٦ - ما عرف من حال روايته أنهم لا يميزون رواية الحديث بالمعنى، مثل ابن سيرين.

القسم الثاني:

وهو ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به، وهي الأحاديث التي لم تدون في الصدر الأول، وإنما تروى في كتب المتأخرين.

القسم الثالث:

وهو ما يمكن أن يقع فيه بالاختلاف، وهو ما دون في الصدر الأول ولم يكن من الأنواع الستة المتقدمة، ويراه على نوعين:

١ - ما ورد بلفظه على وجه واحد، فيقول: الظاهر صحة الاحتجاج به.

٢ - ما اختلفت الرواية في بعض ألفاظه، فأجاز الاستشهاد بها جاء في رواية مشهورة لم يغمزها بعض المحدثين، وأما الرواية الشاذة فيرى الوقوف دون الاستشهاد بها، وضرب الأمثلة على كل ما تقدم.

ذلك موقف الامام الخضر حسين من قضية الاستشهاد بالحديث.